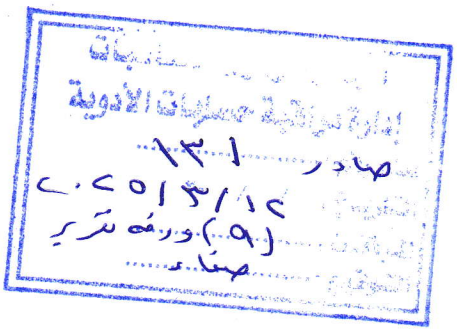

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الأدوية

السيد الدكتور / العضو المنتدب التنفيذي

لشركة ممفيس للأدوية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

برجاء التكرم باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

وكيل أول

مدير الإدارة

نانسي سمير جرجس

(محاسبة / نانسي سمير جرجس)

تحريراً في: ١٢/٣/٢٠٢٥

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الأدوية

تقرير الفحص المحدود عن مراجعة المركز المالي

لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١

إلى السادة/ مساهمي شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية (ش . ت. م. م).

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود .

ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعه تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعه على هذه القوائم المالية .

أساس إبداء استنتاج متحفظ :-

- تضمن حساب المبيعات بالخطأ مبلغ ٥.٧ مليون جنيه قيمة مبيعات مستحضر النالفين والترامادول (تحت التصريف) لدى العميل الشركة المصرية لتجارة الأدوية لم يتم بيعها حتى تاريخ المركز المالى.

الاستنتاج المتحفظ:-

وفى ضوء فحصنا المحدود وفيما عدا تأثير ماورد بالفقرة السابقة لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن

المركز المالي لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في٢٠٢٤/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:-

- مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم الاستفادة من مصنع الزيتون البالغ تكلفته الدفترية (أراضي ومباني) نحو ٢١١ألف جنيه ومتوقف منذ عام ٢٠٠٤ لعدم توافر شروط التصنيع الجيد (GMP) وكذا أختلاف مساحة أرض المصنع المقيدة بالدفاتر بمساحة ٣١٧٩م٢ عن المثبت بالعقد المسجل بأسم شركة ممفيس الكيماوية بدلا من شركة ممفيس للادوية حاليا بمساحة ٢٤٢٧م٢بنقص قدره ٧٥٢ م٢ ، كما اظهر الرفع المساحى عن طريق الهيئة المصرية العامة للمساحة ان المساحة الفعلية لأرض المصنع ٢٩٧١م٢وقد وافق مجلس الادارة بجلسته رقم (٣٧٢) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٦ علي طرح المساحة المسجلة بالعقد و تبلغ ٢٤٢٧م للبيع بالمزاد العلني مع رفع دعوة لاثبات ملكية باقى مساحة الارض واتخاذ كافة اجراءات الفصل بين المساحتين طبقا للتقرير الهندسي المقدم من المركز الاستشاري المصري علما بانه تم الحصول علي موافقة السيد / رئيس الجمهورية علي البيع بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ ووافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٤١٦) بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٥ على إصدار قرار بتشكيل لجنة لإتخاذ إجراءات التقييم فى ضوء القرار الوزارى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٩ بمباشرة إجراءات فض المظاريف والبت فى العروض المقدمة للتصرف فى قطعة الأرض الخاصة بمصنع الزيتون من خلال عدد ثلاث مكاتب خبرة معتمدة لدى البنك المركزى المصرى و مازال الامر قيد التنفيذ .

يتعين سرعة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لاثبات المساحة الفعلية للارض واتخاذ اللازم نحو تصحيح اسم مالك الارض بالعقد المسجل والعمل على الاستغلال الامثل للمصنع لما يمثله من أموال معطلة فى ظل حاجة الشركة للسيولة النقدية وبما يعود بالنفع على الشركة.

- الإختلاف فى مساحة الأرض لموقع الشركة بمنطقة الاميرية والبالغة نحو٧ط – ١٩س بين العقد المسجل والمقيد بدفاتر الشركة بمساحة قدرها ١٦ف –١٩ط –١س وبين ما تم اثباته بمحضر الجرد السنوى فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمساحة قدرها ١٦ ف–١١ ط –٦ س ، هذا وقد ورد برد الشركة على تقاريرنا السابقة بان الفروق تتمثل في مساحة أرض مصنع الشركة بالأميرية خارج الأسوار وبين المساحة الواردة بمحضر الجرد الفعلي التى تمثل مساحة أرض مصنع الشركة من داخل أسوار الشركة وبالرغم من توصية الجمعية العامة للشركة لإدارة الشئون القانونية بدراسة ذلك وهو الامر الذى لم يتم بعد.

يتعين تنفيذ توصية الجمعية العامة في هذا الشأن.

- لم يتم بعد تسجيل شقة بمنطقة الزيتون–محافظة القاهرة و كذا عدم استغلالها منذ عام ١٩٩٧ والبالغ قيمتها ١٠٠ ألف جنيه.

يتعين موافاتنا بالاسباب التي تعوق عدم التسجيل واتخاذ اللازم نحو إنهاء إجراءات تسجيلها و استغلالها الاستغلال الامثل.

- تضمنت الأصول الثابتة الآلآت والمعدات ــ وسائل نقل متوقفة أو مشونة وغير صالحة للإستخدام أو مطلوب تكهينها بنحو ٧.٤٠٤ مليون جنية بالمخالفة للفقرة ٦٧ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ بشأن الاصول الثابتة تتمثل فيما يلي :-
  - نحو ٥.٤٣٠ مليون جنيه قيمة الات ومعدات متوقفة و غير مستخدمة و معطلة .
  - نحو ١.٩٧٤ مليون جنيه قيمة وسائل نقل متوقفة عن العمل بجراج الشركة (سيارات نقل واتوبيسات) أو بالورش الخارجية مهلكة بالكامل .

يتعين اتخاذ اللازم في شأن ما تقدم والالتزام بالمعيار المشار اليه.

- بلغت التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المملوكة للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٧٠ مليون جنيه منها نحو٨٦ مليون جنيه أصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل في الإنتاج الأمر الذي يشير إلي حاجة الشركة الملحة لإحلال اصول جديدة للإستمرار في مزاولة نشاطها .

لذا نوصى بضرورة إحلال وتجديد الأصول في ضوء ارتفاع تكلفة الصيانة وقطع الغيار .

- تضمنت الأصول الثابتة مبلغ ٢.٦٧٠ مليون جنيه تمثل قيمة ٦٠% من قطع الغيار الموردة من شركة إخناتون الصادر لها أمر توريد رقم ٢١٥١ فى ٢٠٢٠/١٢/٥ لإعادة هيكلة وتأهيل محطة المياه استيلماس والتى تم توريدها فى ٢٠٢١/١٠/٣ ومازال الخلاف بين الشركة والمورد قائم لحدوث تسريب بالمحطة والتى تم إغلاقها اكثر من مرة من قبل هيئة الدواء .

يتعين إجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية في هذا الشأن.

- مازال حساب مشروعات تحت التنفيذ متضمناً ما يلي:-
  - نحو ٤.٣٤ مليون جنيه قيمة ماتم صرفه علي مشروع الميكنة القديم منذ ٢٠٠٩/١ منها نحو ١ مليون جنيه مصروفات وأجور وحوافز ولم يتم الإنتهاء من استلامه حتى تاريخه بمدة تأخير نحو ١٥ سنة كما لم نواف بما انتهى اليه التحقيقات بشأن المخالفات التى شابت إستكمال المشروع .
  - نحو ٨.٦٥٧ مليون جنيه قيمة ماتم صرفه علي مشروع التحول الرقمي ERP حيث تم خصمه بمعرفة الشركة القابضة طبقا للتعاقد المبرم في ٢٠٢٠/٢/٢٤ عن طريق الشركة القابضة مع شركة (دي جي تك) و شركة مايكروسفت لشراء تراخيص استخدام برامجها و تقديم الخدمات الاستشارية بمدة توريد من ٦- ٨ اسابيع من تاريخ التعاقد المشار اليه بالاضافة لنحو ١.٥٧٥ مليون جنيه قيمة دفعة مقدمة و دفعة توريد لشركة الحاسبات المتقدمة لاعمال البنية التحتية و الذي سيتم تنفيذها من قبل وزارة قطاع الاعمال العام بقيمة اجمالية٣ مليون جنيه ومدة تنفيذ ٥ شهور من امر الاسناد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٣ .

- مازال حساب التكوين الاستثمارى متضمناً مبلغ ٩٤٥ ألف جنيه تمثل قيمة إنذار حريق بمخزن تام الصنع لم يتم تسويتها منذ ٢٠٢٣/١٠ وكذا مبلغ ٢.٩٠٧ مليون جنيه تمثل ٧٥% من أعمال عمرة ضاغط هواء تم صرفها فى ٢٠٢٤/٤ ولم يتم تسويتها على حساب الأصول حتى تاريخه.
- عدم إدراج قسم السوائل فى خطة التطوير على الرغم من ملاحظات هيئة الدواء المرسلة للشركة ودون وجود دراسة استبعاد القسم من الخطة ولجوء الشركة لبحث التصنيع لدى الغير (TOLL)حيث تم التعاقد مع شركة راميد بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٤ حيث بلغ صافى القيمة الدفترية لقسم السوائل فى٢٠٢٤/١٢/٣١نحو٥٧١ألف جنيه مما يشير لقدم الآلات والمعدات وانتهاء عمرها الافتراضى وحاجتها الماسة للتطوير هذا بالإضافة لعدم تمكن الشركة من إنتاج الأشربة الخاصة بقسمي التصدير والعطاءات لتوقف القسم ورغم التعاقد مع شركة راميدا فى ٢٠٢٣/١٢ إلا أنه لم يتم استلام أى كميات منهم لاحتياجاتهما .

يتعين اتخاذ اللازم اتجاه ما سبق والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذ تلك المشروعات المشار اليها للإستفادة منها واستغلالها الاستغلال الامثل حفاظاً على حقوق الشركة في ظل الزيادة المستمرة في الاسعار مع إجراء التسويات اللازمة.

- بلغت قيمة الاصناف المخسرة بمخزون الانتاج التام في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو٦٠٧ ألف جنيه لعدد١٤ مستحضر .

يتعين ضرورة ترشيد التكاليف حتى لا تكون عبء على المستحضرات الاخرى.

- تضمن مخزون الإنتاج غير التام نحو ١.٩٥ مليون جنيه قيمة تشغيلات تم الإنتهاء منها يرجع تاريخ بدء إنتاج بعضها إلى ٢٠٢٣/٥ ولم يتم الإفراج عنها من قبل وزارة الصحة .

يتعين سرعة اتخاذ اللازم بشأن تلك التشغيلات .

- تضمن مخزون الإنتاج التام لأصناف منتهية الصلاحية نحو ٢٢٦ ألف جنيه تم إستبعادها يرجع تاريخ إنتهاء بعضها إلى ٢٠٢٢/٤ ولم يتم اعدامها.

وكذا تضمن مخزن الخامات نحو ٣.٩٥٤ مليون جنيه خامات قاربت صلاحيتها على الانتهاء وأصناف منتهية الصلاحية بنحو ١٨٨ ألف جنيهاً تم إستبعاد قيمتها من المخزون ولم يتم إعدامها ،.

يتعين سرعة التصرف فى الخامات التى قاربت صلاحيتها على الانتهاء بما يعود على الشركة بالنفع واتخاذ اللازم نحو الخامات التى انتهت صلاحيتها والتخلص الآمن منها وضرورة تحديد احتياجات الشركة بدقة والعمل على سرعة إستغلال الأرصدة بتلك المخازن .

- تضمين الكرانتينه بعض الأصناف المحرزة البالغ قيمتها نحو ٣.٥ مليون جنيهاً في تاريخ المركز المالي والتى لم تسلم لمخازن الإنتاج التام ويرجع معظم أسباب تحريزها إلى (عدم إفراج هيئة الدواء

الدواء المصرية ووزارة الصحة المصرية وعدم المطابقة) بعضها انتهت صلاحيته وبعضها قارب على الإنتهاء في ٢٠٢٥/٦ ولم يتم الإفراج عنها حتى تاريخه.

يتعين العمل على مخاطبة هيئة الدواء لانهاء اجراءات الإفراج عنها قبل انتهاء صلاحيتها.

- مخالفة الشركة للمواد ارقام (من ١٧ إلى ٢٠) من لائحة المخازن حيث تبين تضمين مخزن قطع الغيار قيمة٦٠ فلتر متبقية بالقسم الإنتاجى فى ٢٠٢٤/١٢ بإجمالى قيمة ٢.١٢٠ مليون جنيه وتم صرفها مباشرة إلى قسم الأمبول وتحملها على حساب المستلزمات مباشرة وتحرير إذن الإضافة والصرف فى ذات الوقت ورقياً فقط بالمخالفة لأحكام اللائحة.

يتعين ضرورة الإلتزام بما ورد بلائحة المخازن وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغت النقدية بالصندوق وارصدة البنوك في تاريخ المركز المالي نحو٥٥٤ مليون جنيه منها نحو ٩٥ مليون جنيه تمثل تمويل من قرض مدعم بفائدة ٨% منح للشركة للقيام باعمال التصنيع الجيد وشراء آلات إنتاجية وقد بلغت الفوائد الدائنة خلال الفترة نحو ٦٠ مليون جنيه بنسبة ١٧.٥% من صافى الربح البالغ نحو ٣٤٥ مليون جنيه بالمخالفة للغرض من إنشاء الشركة " صناعة وتحضير وإستيراد وتجارة جميع المستحضرات الطبية .....الخ " .

يتعين ضرورة إعادة النظر في استغلال مثل تلك الأموال في أغراض الشركة لتحقيق الأهداف المرجوه .

- بلغت الشيكات الصادرة والتى لم يتقدم أصحابها للصرف في تاريخ المركز المالي نحو٨٦٤ ألف جنيهاً تتمثل فى(نحو٦٩٨ ألف جنيهاً بالبنك العربى ، نحو ١٦٦ ألف جنيهاً ببنك القاهرة) منذ سنوات (٢٠١٥، ٢٠٢٣).

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

- تبين لنا عدم قيام الشركة إثبات إيرادات فوائد الودائع فى تاريخ المركز المالى على أساس الإستحقاق حيث يتم الإكتفاء بإثبات الفوائد المحصلة خلال الشهر فقط .
- ظهر رصيد البنك العربي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بالخطأ بنحو ١٢.٧٩٥ مليون جنيه في حين صحته مبلغ نحو ١٢.٩٠٩ مليون جنيه وذلك لسحب شيكات أوراق الدفع أرقام ٧٩٧، ٩٨٢ بقيمة ١١٤.١٤٧ ألف جنيه مرتين بالخطأ مما أظهر رصيد البنك على غير حقيقته .

كما تضمن حساب أوراق الدفع نحو ٦٦.٥٩٨ ألف جنيه بالخطأ فى تاريخ المركز المالى تتمثل فى شيكات يرجع تاريخها إستحقاقها إلى ما قبل ٢٠٢٤/١٢/٣١ يوضحها الجدول التالى :

رقم الشيك	تاريخ الشيك	المبلغ بالجنيه
٤٢٥٤١١٦	٢٠٢٤/٧/٥	٢١٩٧٦
٧٩٩	٢٠٢٤/١٠/٣	٤٤٦٢٢
الإجمالى		٦٦٥٩٨

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- بلغت المديونية المستحقة للعميل المتحدة للصيادلة ٨ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-
  - تم تسييل خطابات الضمان المقدمة منهم بنحو ٧ مليون جنيه بفارق قدره ١ مليون جنيه فى ٢٠٢٤/١٢ .
  - عدم إلتزام العميل بالجدولة معه أكثر من مرة.
  - توقف الشركة فى إحتساب غرامات التأخير من ٢٠٢٤/١/١ وحتى تاريخه رغم عدم إلتزام العميل بالسداد .

يتعين ضرورة اتخاذ االلازم في هذا الشأن للحفاظ على حقوق واموال الشركة طرف الغير.

- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم تجديد العقود المبرمة مع بعض العملاء وخاصة الشركة المصرية لتجارة الأدوية حيث يتم التعامل بالعقد المؤرخ في ٢٠٠٦/٧/١ علي الرغم من نقل تبعية الشركة المصرية من (الشركة القابضة للأدوية) إلي هيئة الشراء الموحد وكذا منح شركتى فارما أوفر سيز وابن سينا والتي انتهت عقودها فى ٢٠٢٤/٤/٣٠ ، ٢٠٢٤/٢/٢٩ فترة انتقالية بنفس شروط العقد القديم دون تحرير عقود جديدة ودون أخذ أثر الزيادات السعرية للمستحضرات والتى تجاوزت ٤٠% فى الحسبان حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ حيث تم اتخاذ قرار بجلسة مجلس الإدارة رقم ٤٢٧ فى ٢٠٢٤/٨/٢١ لتجديد العقود للشركتين اعتباراً من ٢٠٢٤/١٠/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ لمدة ٩ شهور بزيادة مستهدفات ٤٠ % ومنح بونص (Turn Over) ٣.٥ % بضاعة بدون قيمة لمستهدفات الفترة الإنتقالية ١٧٠.٠٤ مليون جنيه ، ١١٠ مليون جنيه لشركتى ابن سينا وفارما على التوالى إلا أنه تبين عدم أحقية منح بونص للعميل ابن سينا والبالغة ٥.٩ مليون جنيه لعدم تحقيقه المستهدف بإنخفاض قدره ٢٢ مليون جنيه (حيث تم تحرير فواتير بيع ولم يتم تسليمها حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ تم إستبعادها من المركز المالى).
- لجوء الشركة للتعامل بدون عقود منظمة مع كل من شركتى ابن سينا وفارما أوفر سيز خلال الفترة الإنتقالية من ٢٠٢٤/٣/١ ، ٢٠٢٤/٥/١ على التوالى حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ حيث بلغت مسحوباتهم ما قيمته نحو ١٧١ مليون جنيه ، ١١٢.٥٤ مليون جنيه على التوالي .

ويتصل بذلك عدم إبرام عقود جديدة للشركتين حتى تاريخ المركز المالى والتى تغطى الفترة من ٢٠٢٤/١٠/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠مما يضعف موقف الشركة في الحفاظ على حقوقها طرف الغير

يتعين ضرورة إتخاذ الإجراءات الجادة حفاظاً على حقوق الشركة .

- عدم وضع الضوابط اللازمة للرقابة على المنصرف من البونص (Turn Over) خلال الفترة بفروع البيع والبالغ ١٦ مليون جنيه وكذا بونص ان ماركت (In Market)بنحو ٨ مليون جنيه الممنوحة للعملاء للتخلص من مخزون الشركة طرفهم ويتضح ذلك من خلال ما يلى :-

- منح العملاء بونص (Turn Over)على أصناف (سريعة الدوران) ومطلوبة بالسوق وليست فى حاجة لبونص لتنشيطها وتباع نقداً مثل (برنكوفاكسيوم كبسول) بلغت نحو٤.٩٧٥مليون جنيه ويرتبط بذلك منح العملاء أصناف بدون قيمة من النواقص مثل ديبروساليك مرهم وكوادادرم كريم بلغت نحو ٤.٧ مليون جنيه.
- عدم توافر النسخ الورقية للتحقق من تصريف العميل للمخزون طرفه بونص In Market) (بالمخالفة للتعاقد .
- تغيير نسب بونص(In Market)الممنوحة لابن سينا لتصبح ١% على مبيعات ٢٥ مليون جنيه ، ٢% على مبيعات ٣٠ مليون جنيه ، ٣% على مبيعات ٤٠ مليون جنيه دون وجود سند للتعديل وبزيادة عن مستحقات العميل بالمركز المالى بنحو ٧٥٠ ألف جنيه.
- عدم تطبيق شروط منح بونص ال (In Market) بإجراء التسوية كل ٣ أشهر حيث لوحظ عدم تحقيق العميل ابن سينا للبونص المستحق خلال ال٣ أشهر (من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠٢٤) مما ينفى أحقيته فى البونص الممنوحة .

يتعين ضرورة إجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية والإفادة مع إعادة النظر فى البونص الممنوحة المتعددة على أن تكون من الأصناف بطيئة الحركة والتى قاربت على الانتهاء مع وضع الضوابط الكافية لإحكام الرقابة على البونص من كافة القطاعات المختصة حفاظاً على أموال الشركة .

- بلغت المبيعات في تاريخ المركز المالي بشركتى ابن سينا وفارما نحو٣٩٨ مليون جنيه بنسبة ٥٠.٥% من إجمالى البيع البالغ نحو٧٨٨ مليون جنيه ونحو ١٧٩ مليون لشركات أيه ثرى فارم ولابوركس وسوفيكو بنسبة ٢٢% وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- تجاوز المديونية المستحقة على عملاء شركات التوزيع في تاريخ المركز المالي عن قيمة خطابات الضمان المقدمة منهم الأمر الذى يعرض الشركة لمخاطر عدم السداد يوضح ذلك المرفق التالى :

العميل	المديونية	خطاب الضمان	التجاوز
الشركة المتحدة للصيادلة	١ مليون جنيها	صفر	١ مليون جنيها
شركة رامكو فارم	٣.٤ مليون جنيها	٠.٢ مليون جنيها	٣.٢ مليون جنيها
شركة فارما أوفر سيز	١٩.٦مليون جنيها	٢ مليون جنيها	١٧.٦ مليون جنيها
شركة ابن سينا فارم	١١٣ مليون جنيها	٢٧ مليون جنيها	٨٦ مليون جنيها
سوفيكو فارم	٥.٨ مليون جنيها	٤ مليون جنيها	١.٨ مليون جنيها
الشركة المصرية	٤٩.١٣مليون جنيها	لا يوجد	٤٩.١٣ مليون جنيها
الشرق الأوسط	٨ مليون جنيه	٦ مليون جنيه	٢مليون جنيها

يتعين زيادة قيمة خطابات الضمان مما يتناسب مع قيمة المديونية للعملاء حفاظاً على حقوق الشركة طبقاً للعقود المبرمة معهم.

- تركزت معظم مبيعات الشركة خلال الفترة على صنف الأسبرين بروتكت بنحو ٢٠١ مليون جنيه بنسبة ٢٥.٥% من إجمالى قيمة المبيعات والبالغة نحو ٧٨٨ مليون جنيه والذى تم تحريك سعر بيعه بعد الخصم بزيادة سعرية لأكثر من ١٠٠% (من ٢٥ إلى ٥٥ جنيه) وهو ما ساهم فى ارتفاع رقم المبيعات مقارنة بالفترة المثيلة للعام السابق بالإضافة إلى وجود ٤ مستحضرات (ديفارول مائى ، جاراميسين كريم ، ممفيس كاربامايد ، دوكسيم ٥٠٠) حققت مبيعات بنحو ٢٢٦ مليون جنيه بنسبة ٢٩% من صافى المبيعات خلال الفترة مما يعرض إيرادات الشركة لخطر الاعتماد على أصناف محدودة وعدم تنوع المزيج البيعى .

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق والعمل على تلافي تركيز مبيعات الشركة على أصناف محددة لها.

- مازالت مديونية العملاء طرف الشئون القانونية بدفاتر الشركة تبلغ نحو٢.٦٩٦مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١متضمنة اوراق قبض مرتدة غير موجودة بنحو ٩ ألف جنيه وقد أفاد القطاع القانوني بتسليمه الشيكات للقطاع التجاري ولم يتم حتي تاريخه اي اجراء بشأنها ، بالإضافة لنحو ٤,١٥١ مليون جنيه عملاء تصدير متوقفة يرجع بعضها لعام ١٩٨٩ مكون عنها مخصص بالكامل.

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق والعمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير مع متابعة الاجراءات القانونية بشأنها وتحديد المسئولية واجراء التحقيق اللازم نحو اوراق القبض المرتدة.

- تضمن حساب دائنو توزيعات نحو ٣.٨٦٠ مليون جنيه تتمثل في (حصة جمهور المساهمين /حصة العاملين /حصة مجلس الادارة /النشاط الرياضي) منذ عدة سنوات .

يتعين اتخاذ اللازم في ضوء القوانين السارية .

١- تبين عدم سلامة التصرفات بادارة الشركة ويتضح ذلك مما يلي:-

- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات الجادة لتدبير مكان بديل لفرع الإسكندرية المؤجر من الشركة المصرية لتجارة الأدوية والذى انتهى عقد ايجاره فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وما لذلك من آثار على مبيعات الشركة حيث تبين عدم طباعة أيه فواتير بيع بفرع إسكندرية منذ يناير/ ٢٠٢٤ وحتى ديسمبر/٢٠٢٤ بل يتم طبع فواتير مبيعات بالمركز الرئيسى بالأميرية وتحسب مبيعات للفرع بالاضافة الى منحهم عمولة بشأنها مما يشير لعدم العدالة فى توزيع العمولة يؤكد ذلك صدور قرار الرئيس التنفيذى للشركة رقم ٦٨ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٠ بقيام العاملين بالفرع بالعمل أون لاين من منازلهم وذلك بحد أقصى شهر اعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٤ ولحين الانتهاء من التعاقد على مقر جديد .

وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بنقل العاملين بفرع الاسكندرية به وعددهم ٣٠ موظف وعامل بمخزن ملحق بفرع العامرية التابع لشركة النيل للأدوية منذ ٢٠٢٣/٣/٢٥والفرع الجديد غير مجهز وأجهزة الحاسب الآلى لا تعمل حيث كان آخر مركز مالى تم طباعته بالفرع متضمن رصيد العملاء فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ولا يوجد بضاعة بالفرع منذ شهر يناير وحتى٢٠٢٤/٦/٣٠ .

علماً بأنه بالإطلاع على ترخيص فرع العامرية التابع لشركة النيل للأدوية لوحظ احتوائه على عبارة (يقتصر تخزين المستحضرات الصيدلية المصنعة فى مصنع النيل للأدوية والصناعات الكيماوية والمسجلة بوزارة الصحة ولا يجوز تخزين أى مستحضر صيدلى آخر لأى مصنع آخر سواء كان أدوية / مستلزمات طبية / مستحضرات تجميل) .

يتعين إجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة وحتى تاريخه لم يتم التعاقد على مقر جديد في هذا الشأن لتصحيح الوضع المشار اليه.

تحريراً في: ١٣ /٣/ ٢٠٢٥

مدير عام

نائب مدير إدارة

(محاسب محسن عبد الرحيم محمود)

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

عزة الرافعي

(محاسبة/ عزة الرافعي حسنين)

وكيل أول

مدير الإدارة